يجب أن تكون ما بين 50-100 بالمئة من الأجور الحالية

العكام لـ«الوطن»: لابد من زيادة الرواتب في أقل من شهرين والتحول للدعم النقدي يحتاج بيانات دقيقة

| عبد الهادي شباط

اعتبر البعض أن تحفظ وزير المالية رياض عبد الرؤف في الاجتماع الحكومي الأخير على السياسات المالية للسنوات السابقة طبيعي وبأتي ضمن حالة التخصص «الأكاديمي» التي يتمتع بها.

وحول أرقام نسب الزيادات التي صرحت بها وزارة المالية عن حجم الإنفاق الاستثماري في موازنة العام القادم 2025، أوضح الدكتور محمد خير العكام أستاذ القانون العام في جامعة دمشق لـ«الوطن» أنه لا يمكن قراءة دلالات وأهمية – زيادة كتلة الاعتمادات الاستثمارية المخصصة للوزارات والجهات العامة من 6800 مليار ليرة في العام 2024 إلى ما يقرب من 11100 مليار ليرة في العام 2025، بنسبة زيادة مقدارها 63 بالمئة تقريباً.

وأضاف: إلا بعد الاطلاع على حجم الموازنة العامة للعام المقبل 2025 ومقارنتها مع موازنة العام الجاري المقدرة بـ35,5 ألف مليار ليرة والعديد من أرقام ومؤشرات الموازنة مثل أرقام الدعم الاجتماعي في الموازنة وغيرها، معتبراً أنه مازال من المبكر قراءة أهمية الأرقام الجديدة للإنفاق الاستثماري في موازنة العام القادم.

لكن العكام اعتبر أنه على التوازي لتوجهات الحكومة في التخلص التدريجي من دعم السلع الأساسية ومنها تحقيق وفر بحدود 7 آلاف مليار ليرة.

وأكد العكام لابد من زيادة الرواتب والأجور، وأنه في حال تأخر الحكومة لأكثر من شهر أو شهرين عن إقرار هذه الزيادة على الأجور ستصبح «أي زيادة» غير مجدية وفاقدة لفاعليتها وغير نافعة، مقدراً أن الزيادة يجب أن تكون ما بين 50–100 بالمئة من الأجور الحالية، وأن هذه الزيادة لا علاقة لها بتحول الدعم السلعي إلى الدعم النقدي لأنه لابد من تحسين الأجور والدخول العامة، وخاصة لذوي الدخل المحدود.

وحول أهمية التحول نحو سياسة الدعم النقدي لابد من عدم التسرع وضرورة توافر البيانات اللازمة والدقيقة حول دخول الأسر والأفراد وحاجاتهم المعيشية، وذلك وفق أسس ومعايير دقيقة توفر الحصول على بيانات حقيقية ودقيقة وتسمح بالتوجيه السليم للدعم النقدي.

وكانت الجلسة الأولى لحكومة الجلالي وفقاً للخبر الحكومي شهدت نقاشاً حيوياً حول موضوع قطع الحسابات وتبايناً في وجهات النظر، فيما يخص ضرورة عدم تقاذف المسؤوليات بين الجهات العامة من جهة ومحاسبي الإدارات من جهة أخرى وتأخر وزارة المالية في تسديد الالتزامات المالية، تفادياً لأي تراكمات في الحسابات وحرصاً على أعلى درجات الشفافية المالية في مالية الدولة، مع التأكيد على ضرورة إنجاز القوائم المالية في مواعيدها.

بينما أظهرت وزارة المالية أن اللجنة الاقتصادية تناقش مشروع الموازنة العامة للدولة للعام 2025.. والمداولات تتركز بشكل رئيس على الشق الاستثماري ومكونات الشق الاستثماري من الموازنة والمؤشرات الحقيقية للموازنة الاستثمارية للعام 2025 في ضوء معطيات زيادة سعر الصرف في الموازنة العامة للدولة من 11500 ليرة سورية للدولار في موازنة العام 2024 إلى 13500 ليرة سورية للدولار في مشروع موازنة العام 2025 بزيادة مقدارها 17 بالمئة تقريباً، وزيادة كتلة الاعتمادات الاستثمارية المخصصة للوزارات والجهات العامة من 6800 مليار ليرة في العام 2024 إلى ما يقرب من 11100 مليار ليرة في العام 2025، بنسبة زيادة مقدارها 63 بالمئة تقريباً.

وأن اللجنة الاقتصادية رحبت بالملامح الكلية لمشروع الموازنة الاستثمارية للعام 2025 المستندة إلى المنظور السياساتي القائل بتعزيز وزيادة الإنتاج الوطني، انطلاقاً من مبدأ الاعتماد على الذات والاستفادة المثلى من الموارد الوطنية المتوافرة، ولاسيما في مجالات الطاقة والزراعة والصناعة.

الإنترنت تدخل السوق السوداء

مدير الضابطة العدلية في الاتصالات لـ«الوطن»: إحالة أشخاص إلى القضاء بسبب شكاوى ومخالفات

| رامز محفوظ

تتزايد حالات الاستغلال من مزودي خدمات الإنترنت لتصل أسعار مبيع بوابات الإنترنت لأرقام كبيرة قد تتجاوز المليون ليرة للبوابة الواحدة بالتوازي مع عدم توفر بوابات الإنترنت بالشكل الكافي، حيث قامت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد بوضع العديد من الضوابط بهدف ضبط عمليات بيع البوابات في السوق السوداء والتخفيف من حالات الاستغلال الحاصلة حسب ما أكد مدير الضابطة العدلية في الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد مازن حاتم.

وبين حاتم في تصريح لـ«الوطن» أنه فيما يخص عمليات استغلال المواطنين من خلال بيع البوابات ADSL بمبالغ مالية كبيرة أصدرت الهيئة تعميماً على كل المزودات المرخص لها بالالتزام باللائحة التنظيمية لمراكز خدمة المواطن ونقاط البيع لمزودي خدمات الإنترنت حيث يلتزم المزود بوقف التعامل الفوري مع المعنيين في نقطة البيع التي ثبت قيامها بأعمال مخالفة وممارسات غير مشروعة يعود تقديرها للهيئة ووضعها على اللائحة السوداء، والتأكيد أن تخصيص البوابات للمشتركين مجاني.

وأوضح حاتم أن الهيئة قامت بتنظيم عقد مرجعي بين مزودات خدمة الإنترنت ونقاط البيع التابعة لها وتم تعميمه على كل المزودين درءاً لأي مخالفة تصدر من نقاط البيع، كما قامت مديرية الضابطة العدلية في الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد بعدة زيارات ميدانية بناء على إخبارات أو شكاوى على عدة نقاط بيع وتم تنظيم الضبوط اللازمة أصولاً وإحالتهم إلى القضاء، وذلك في محافظة دمشق وريفها وطرطوس واللاذقية وحماة، وقامت بزيارة المزودات التي ثبت تعاملها بشكل غير مشروع وتم تنظيم تقارير بالمخالفة وفرض غرامة مالية بحق هذه المزودات.

وبالنسبة للحالات التي يتم فيها إلغاء البوابات للمشتركين قال مدير الضابطة العدلية: إن الهيئة أصدرت تعميماً بهذا الخصوص في حالة عدم تسديد الفواتير الخاصة بالمزود بعد مضي 15 يوماً من تاريخ استحقاق الفاتورة.

كما أصدرت تعميماً بإيقاف عملية التنازل عن بوابات الإنترنت من مشترك إلى مشترك آخر والالتزام بحجز البوابات للمشتركين حسب أولوية تاريخ تقديم الطلب وإظهار البوابات المتاحة للاشتراك على مواقعهم الإلكترونية، وتستثنى من هذا التعميم حالات الوفاة حيث يتم السماح بالتنازل على الخط والبوابة لأحد الورثة.

وختم حاتم بالقول: إن الهيئة قامت بإصدار وثيقة الترخيص النمطي لتقديم خدمات الإنترنت الثابت والتي حددت بموجبها أسعار البوابات وشفافية علاقة المزودات مع المشتركين واستمرار تقديم الخدمات وجودتها، كما أصدرت الهيئة اللائحة التنظيمية لمراكز خدمة المشتركين ونقاط البيع لمزودي خدمات الإنترنت التي تنظم العلاقة بين المزودات والمشتركين، وعلاقة مزود الخدمة مع نقاط البيع، والتزامات مزود الخدمة مع المشترك الحاصل على الخدمة من نقاط البيع.

> تعميم بإيقاف عملية التنازل عن بوابات الإنترنت من مشترك لآخر

العدوان على لبنان وتأثيره على التصدير والاستيراد في سورية

توجهات بزيادة التوريدات تحسباً لأي طارئ

جمعية حماية المستهلك لـ«الوطن»: توفر جميع المواد في الأسواق مع وجود مخازين كافية لفترات طويلة

| هناء غانم

طمأن أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة أن وضع الأسواق والأسعار جيد ولم تلمس الجمعية وجود أي نوع من الاحتكار لتاريخه، منوهاً بوجود انسيابية لوصول السلع إلى الأسواق.

وأفاد في حديثه لـ«الوطن» أن الأيام المقبلة سوف تتوضح الرؤية بخصوص الأسعار والأسواق والتي ترتبط بأعداد القادمين من لبنان، من السوريين أو الأشقاء اللبنانيين.

ولفت إلى أن الجهات المعنية أصدرت تعميماً للتجار لزيادة كمية التوريدات من البضائع والسلع وتم تقديم العديد من التسهيلات تحسباً لأي طارئ، مع التشديد على ضرورة طرح المواد بالأسواق بشكل مستمر وعدم احتكار أي مادة والحفاظ على توفر كل السلع.

وقال: خلال جولاتنا وجدنا أن حركة التوريدات جيدة ومستمرة ولا توجد أي مشكلة والكميات الموجودة من السلع جيدة لدى التجار، ولدى السورية للتجارة.

ولفت أمين سر الجمعية إلى أن موضوع النقل ساهم في ارتفاع الأسعار لبعض المواد لكنها متوافرة رغم وجود تذبذب وارتفاع لبعض السلع، مشيراً إلى أنه في حال ازداد الطلب على المواد بالتأكيد سيكون هناك ارتفاع بالأسعار لكن بشكل جزئي.

وعن دور الجمعية قال: نقوم بجولات مستمرة على الأسواق للتأكد من عدم وجود أي نقص بالأسواق لأي مادة وفي حال كان وجود نقص نقوم بالتواصل مع الجهات المعنية لمعرفة الأسباب واتخاذ الإجراءات اللازمة. مؤكداً أن المواد حالياً متوافرة وارتفاع الأسعار الذي طرأ على المواد والسلع مؤخراً هو ارتفاع طفيف.

وأشار إلى تأثر المحروقات بالأزمة الحاصلة حالياً ما أدى إلى انخفاض التوريدات، علماً أن جزءاً من المواد المبيعة في السوق السوداء كان يأتي تهريباً عن طريق لبنان، الأمر الذي أحدث صعوبة في الحصول على المحروقات.

وأشار حبزة إلى أن هناك لقاءات تتم بين جمعية حماية المستهلك والتجار من خلال اجتماعاتنا معهم سواء بلجنة السوق المركزية أو لجنة التسعير بالوزارة وهناك تعليمات من الجهات المختصة بعدم استغلال الأزمة، حيث تم التوجيه بوضع الأسعار على السلع والزام التجار بعدم الاحتكار من شأنه أن يخفض الأسعار ويحافظ على ثباتها على الأقل لفترة والتأكيد على تخفيض جزء من هامش الربح، موضحاً أنه حتى الآن لم نلمس احتكاراً علنياً إلا ببعض المواد مثلاً البطاطا– الثوم– هي بالأساس أسعارها مرتفعة نتيجة التخزين.

انخفاض في الصادرات السورية من الخضار والفواكه

كيشور لـ«الوطن»: استهداف المصنع الحدودي أوقف التصدير إلى لبنان

أكريّم: الأحداث سيكون لها أثر كبير على انسياب المواد الأولية المستوردة

| جلنار العلي

من الطبيعي أن تتأثر سورية بالأحداث والتوترات بالمنطقة وخاصة فيما يتعلق بموضوع التجارة الخارجية لكونها تستورد الكثير من المواد الأولية من الدول المجاورة لزوم عملية التصنيع، كما أنها تعد مصدّراً رئيساً لتلك الدول، فالسؤال الواجب طرحه هنا: ما مدى تأثير تلك الأحداث في تصدير البضائع للدول الأخرى من جهة وانسيابية البضائع إلى الداخل السوري من جهة أخرى؟

رئيس اتحاد شركات شحن البضائع الدولي صالح كيشور كشف في تصريح لـ«الوطن» عن انخفاض كبير في حركة شحن البضائع وتصديرها لاسيما بعد التوترات الأخيرة التي شهدتها المنطقة ككل، ومن بينها استهداف معبر المصنع الحدودي بين سورية ولبنان.

وأشار كيشور إلى توقف حركة التصدير إلى لبنان خلال الأحداث الحالية، بعد أن كان عدد الشاحنات السورية التي تصل إلى لبنان يومياً يقدر بحوالي 30–40 سيارة، علماً أن سورية تصدر إلى لبنان كل المواد الغذائية باستثناء الخضار والفواكه، إضافة إلى الألبسة والقطبانات والمصنوعات البلاستيكية.

وأكد أن قطاع التصدير يعاني بالأساس من مشكلات كثيرة تعيق نموّه من بينها المعوقات التي يضعها الجانب الأردني للإضرار بالمصدّر السوري، وهذا ما له أثر سلبي كبير في الصادرات السورية لكونها محصورة بلبنان والخليج والأردن والعراق، ناهيك عن القوانين الداخلية المجحفة وعدم إنصات القائمين لآراء أبناء القطاع، معتبراً أن كل تلك الأسباب تؤدي إلى رفع تكاليف إيصال المنتج السوري إلى بلاد الخارج والتي تحد من تنافسيته مقارنة مع دول أخرى كالعراق على سبيل المثال.

وفيما يخص تأثر حركة تصدير الخضار والفواكه بالأحداث الأخيرة في المنطقة، بيّن عضو لجنة تجار ومصدري سوق الهال في دمشق محمد العقاد في تصريحه لـ«الوطن» أنه لم يسجل أي انخفاض بالتصدير ناجم عن ذلك على اعتبار أن سورية لا تصدّر أساساً خضاراً وفواكه إلى لبنان، إلا أن حركة التصدير السوري ليست جيّدة بالمجمل حيث يصل حجم الصادرات السورية من الخضار والفواكه إلى 10 برادات يومية تصل إلى دول الخليج، و25 براداً إلى العراق بشكل يومي أيضاً، علماً أن البراد الواحد يتّسع لـ25 طناً، أي إن حجم الصادرات يصل إلى 875 طناً يومياً.

عضو غرفة تجارة دمشق ياسر أكريّم، أكد في تصريح لـ«الوطن» أن أحداث لبنان سيكون لها أثر كبير في انسياب البضائع المصنّعة محلياً خلال الفترة القادمة لاسيما أن الكثير من المواد الأولية الداخلة في صناعتها هي مستوردة، وهذا ما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في حال لم يكن هناك حل لذلك، أما بالنسبة للمواد الاستهلاكية المستوردة حالياً سواء كانت غذائية أم لا فقد شهدت انكماشاً كبيراً نتيجة لتخوّف المستوردين سواء كان الاستيراد يتم عن طريق لبنان مباشرة أم عن طريق دول أخرى.

ومن جهة أخرى، وعلى اعتبار أن لبنان كانت مصدراً رئيساً للمشتقات النفطية المبيعة على الطرقات، أكد أكريّم أن التوترات في لبنان أدت إلى قلة كبيرة في هذه المواد وهذا ما أثر بشكل كبير على حركة النقل من جهة والعمل بالورشات الحرفية من جهة أخرى، وخاصة بالنسبة للحرفيين الذين يشترون حاجتهم من المشتقات النفطية بالسعر الحر من السوق السوداء.